INF

الوكالة الدولية للطاقة الذريـــة

نشـــرة اعلاميـــــة

INFCIRC/606
15 arch 2002
GENERAL Distr.
ARABIC
Original: ENGLISH and SPANISH

رسالة وردت في ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٢
من البعثة الدائمة لأسبانيا
بشأن اعتماد اليورو من جانب الوكالة

في ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ تلقى المدير العام رسالة بعث بها، نيابة عن الاتحاد الأوروبي، الممثل الدائم لأسبانيا تتضمن مذكرة بشأن اعتماد اليورو من جانب الوكالة. ويتم طيه تعميم رسالة ممثل أسبانيا الدائم، وملحقها بناء على طلبه، وذلك من أجل إعلام الدول الأعضاء.

02-04139
INF-01/02

الملحق

02-04141(131)
هذا النص مترجم من الأسبانية

البعثة الدائمة لأسبانيا لدي المنظمات الدولية
فيينا

فيينا في ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢

OIEA/No.46/2002

سيدي،

في إطار البند ٨ من جدول أعمال اجتماع مجلس المحافظين المقبل، وهو البند المعنون "التخطيط لبرنامج وميزانية الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥"، أود أن أخطر سيادتكم طيه بأن الاتحاد الأوروبي سيقدم بيانا يقترح فيه على المجلس أن تدرس الأمانة التأثيرات المترتبة على قيام الوكالة باعتماد اليورو بوصفه عملتها الأساسية. وأرفق طيه مذكرة تسوق مبررات هذا الاقتراح.

وسأكون شاكرا لسيادتكم لو تفضلتم بتعميم تلك المذكرة على الدول الأعضاء بجميع اللغات الرسمية، وذلك قبل مناقشة البند المعني بوقت كاف.

وتفضلوا سيادتكم بقبول أسمى آيات التقدير.

(التوقيع)أنتونيو نونيز غرسيا-ساوسو
السفير والممثل المقيم

٢٠٠٢-٣-١٢

مذكرة من الاتحاد الأوروبي بشأن اعتماد اليورو من جانب الوكالة

مقدمـــة

بدأت المرحلة النهائية من الوحدة الاقتصادية والنقدية للاتحاد الأوروبي في أول كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ عندما استعيض نهائيا باليورو عن العملات الوطنية لاثني عشر بلدا أوروبيا، منها النمسا وهي البلد المضيف للوكالة. وهناك اليوم نحو ٣٠٠ مليون أوروبي يستخدمون اليورو في معاملاتهم اليومية؛ بل إن "منطقة اليورو" تتجاوز تلك البلدان الاثني عشر. فالواقع يقول إن عددا كبيرا من البلدان الأخرى غير الأوروبية ربطت عملاتها باليورو، وذلك بالإضافة إلى التوسع المتوقع في استخدامه في بلدان أخرى داخل القارة .

وفي عام ١٩٨٦ بدأ العمل في الوكالة، بموجب مقرر صادر عن مجلس المحافظين، بنظام العملتين المستخدم حاليا في تقدير الاشتراكات وتوزيع المخصصات والذي يقضي بأن تكون حصة الدولار، ثم حصة اليورو اعتبارا من عام ٢٠٠٢، مناظرتين تقريبا لحجم الإنفاق بهاتين العملتين. وصحيح أن تقدير الاشتراكات يتم بكلتا العملتين إلا أن جميع الجوانب الأخرى من الميزانية (العرض والمحاسبة وتقديم التقارير) يُعبَّر عنها بالدولار. وكان الهدف من وراء بدء العمل بنظام العملتين هو التغلب على المشاكل التي كانت تقلبات أسعار الصرف تسببها للوكالة في ذاك الوقت. وقد كانت الوكالة شديدة الحساسية لتلك التقلبات لأن الوكالة كانت ترتكز ماليا على عملة (هي الدولار) لم تكن تمثل سوى جزء صغير من حجم إنفاقها.

لكن موضع الوكالة الجغرافي يفترض ضمنا أن تتم الأغلبية الساحقة من نفقاتها باليورو (٨٢% في عام ٢٠٠١)، وباقي النفقات بالدولار. وتمثل رواتب الموظفين (٧ر٦٨% من ميزانية ٢٠٠١ العادية) المكوِّن الرئيسي من النفقات التي تتم باليورو؛ في حين أن مساهمة الوكالة في صندوق الأمم المتحدة المشترك للمعاشات التقاعدية، فيما يخص الموظفين الفنيين، تمثل المكوِّن الرئيسي من النفقات التي تتم بالدولار (١ر٦% من ميزانية ٢٠٠١ العادية)، وذلك لأسباب تاريخية. ومن بنود الإنفاق الهامة الأخرى التي تتم بالدولار ما يلي: "العقود البحثية والتقنية"، و"السفر"، و"شراء المعدات/ أعمال التشييد"، و"العقود"، و"التكاليف المتنوعة".

وقد أدى حلول اليورو إلى قيام عدد من المنظمات الدولية القائمة في أوروبا بدراسة بدء العمل به كعملة أساسية. وأقرب تلك الحالات هي حالة اليونيدو، وهي منظمة تجمعها بالوكالة أوجه تشابه عديدة، منها نسبة كلتا العملتين في نظام العملتين المتبع في كل منهما لتقدير الاشتراكات. فقد رأت الدول الأعضاء في اليونيدو وأمانة تلك المنظمة أن هذا التغيير مفيد؛ ونتيجة لذلك يتم تقدير الاشتراكات في ميزانيتها باليورو اعتبارا من عام ٢٠٠٢ فصاعدا. كما اتخذت نفس هذا القرار منظمات دولية أخرى قائمة في أوروبا، منها ما هو مندرج ضمن منظومة الأمم المتحدة ومنها ما هو خارج عنها (كمنظمة السياحة العالمية، مثلا، ومحكمة العدل الدولية). وهناك منظمتان أخريان تعكفان حاليا على مناقشة تلك القضية (منظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الغذاء العالمي)؛ في حين تعتزم منظمات أخرى مناقشتها في المستقبل. وتجدر الإشارة أيضا إلى أن المنظمتين الدوليتين القائمتين في منطقة التعامل باليورو (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية) قد تحولتا تلقائيا نحو استخدام اليورو في أول كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢.

وأخيرا، كانت وحدة التفتيش المشتركة قد قامت في عام ١٩٨٩ (JIU/REP/89/9) بدراسة قضية مدى ملاءمة ارتكاز ميزانيات وكالات الأمم المتحدة المتخصصة على العملات المحلية. وقد أوصت الوحدة عندئذ بوضع الميزانية بعملة البلد المضيف إذا كانت نسبة الإنفاق بتلك العملة المحلية تزيد على ٨٥%.

أسباب التغيير

إن نظام العملتين الراهن الذي يقوم على استخدام عملتين، هما الدولار واليورو، لكنه يُعرَض بالدولار هو نظام معقد يقتضي عملا أشق من جانب الموظفين ومن ثم قدرا أكبر من التكاليف اللازمة لتشغيله. وتتبع تلك العيوب من أن عمليات عرض الميزانية والمحاسبة وتقديم التقارير الخاصة بها تتم بالدولار على الرغم من أن معظم النفقات تتم باليورو.

وتكمن الميزة الأساسية التي يأتي بها نظام عملة وحيدة قائم على اليورو في بساطته النسبية وتطبيقه المباشر، خاصة فيما يتعلق بالمحاسبة والمعاملات. فالمعاملات المتعلقة بالميزانية وعمليات المحاسبة ستدوَّن عندئذ باليورو؛ مما يُبسِّط مسألة مقارنة الميزانيات بالنفقات الفعلية. ومن شأن ذلك أن يفضي إلى مزيد من الشفافية وإلى تبسيط المراقبة المالية.

وفي حالة اعتماد مثل هذا النظام فإنه سيفيد كلا من الأمانة - سهولة أكبر في إدارته، وتحسين في الرصد والمراقبة الماليين، وتبسيط في الإجراءات، الخ- والدول الأعضاء - خفض في التكاليف، ومزيد من الشفافية، وسهولة أكبر في الفهم، وتبسيط في إجراءات السداد، الخ.

وفي حين أن من شأن النظام الجديد أن يُعرِّض الوكالة لبعض مخاطر تقلبات العملات المرتبطة بمكوِّن الإنفاق بعملة أخرى خلاف اليورو - تبلغ نسبة هذا المكون حاليا ١٨%- فإن هذه المخاطر يمكن تقليصها عن طريق التقليل من الإنفاق الدولاري في البنود المشار إليها أعلاه. ومن الممكن جدا أن يؤدي هذا التقليص إلى خفض الحصة الدولارية إلى أقل من العتبة التي أشارت إليها وحدة التفتيش المشتركة والتي تبلغ ١٥%. أما فيما يتعلق بمساهمات الوكالة في صندوق الأمم المتحدة المشترك للمعاشات التقاعدية، فيما يخص الموظفين الفنيين، حيث تكون الالتزامات مقدرة بالدولار، فلا يمكن استبعاد إجراء تغييرات لاحقة[1].

وهناك آليات قائمة، ومعمول بها في منظمات دولية أخرى، تكفل التعامل مع قدر متبق من مخاطر تقلبات أسعار الصرف. ومن بين تلك الآليات يمكن الإشارة إلى آلية شراء كميات من الدولارات مسبقا، وآلية إنشاء صندوق احتياطي خاص يتعامل مع المكاسب والخسائر الناجمة عن تقلبات أسعار الصرف. أما بالنسبة لتكاليف إجراء هذا التغيير فإن أي تكاليف من هذا القبيل ستكون ضئيلة نسبيا وستعوضها بكثير الوفورات التي ستتحقق في المدى الطويل.

---

(١) يستلم بعض الموظفين المتقاعدين معاشاتهم باليورو. ومن ثم يجوز لصندوق المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة أن يسمح للوكالة بسداد جزء من مساهماتها في هذا الصندوق باليورو.

الاستنتاجات

إن إدخال اليورو، الذي خلق بيئة مالية جديدة، يتيح أمام الوكالة فرصة تكفل لها تحسين ما تتسم به من فعالية وكفاءة وشفافية. ويرى الاتحاد الأوروبي في هذا الصدد أن من شأن إدخال نظام عملة وحيدة قائم على اليورو أن يفيد كلا من الوكالة وكذلك دولها الأعضاء.

إلا أننا نقر بالحاجة إلى أن تجري الأمانة دراسة بشأن هذه القضية قبل ما يتسنى اتخاذ أي قرار نهائي في هذا الصدد. وينبغي لتلك الدراسة أن تتناول الانعكاسات المتصلة بالميزانية والانعكاسات التشغيلية والمالية والقانونية المترتبة على اعتماد اليورو كعملة أساسية تستخدمها الوكالة، كما ينبغي أن تتضمن توصيات تُعرض على مجلس المحافظين.

واستنادا إلى الاعتبارات المشار إليها أعلاه يدعو الاتحاد الأوروبي مجلس المحافظين إلى اعتماد المقرر التالي: *" فيما يتعلق بالتخطيط لبرنامج وميزانية عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ يرجو مجلس المحافظين من المدير العام أن يقدم تقريرا إلى دورة المجلس التالية بشأن التأثيرات المتصلة بالميزانية والتأثيرات التشغيلية والمالية والقانونية التي يمكن أن تترتب على اعتماد نظام مالي قائم على اليورو. وينبغي أن يتضمن التقرير صياغة توصيات ملائمة"* .